

Distr.: General
13 May 2020
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة 1 أيار/مايو 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه بيان فرنسا ردا على الإحاطة التي قدمها السيد ديان تريانسيا دجاني،
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004)، إلى مجلس الأمن بواسطة رسالة مؤرخة
29 نيسان/أبريل 2020 (S/2020/347) (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نيكولا دو ريفيير



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 1 أيار/مايو 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

أشكر السفير ديان تريانسيا دجاني على إحاطته بشأن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004). ويأتي نظر مجلس الأمن في هذه المسألة في وقت مهم، حيث إن عام 2020 مكرس لإجراء استعراض متعمق للتقدم المحرز في تنفيذ القرار 1540 (2004)، قبل إعادة التفاوض بشأن ولاية اللجنة المقرر إجراؤها في ربيع عام 2021.

فالقرار 1540 (2004) هو ركيزة من ركائز النظام العالمي لعدم الانتشار الذي يقوم عليه نظامنا للأمن الجماعي برمته. فباعتباره في عام 2004 جعل مجلس الأمن خطر الانتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما على أيدي الجهات غير التابعة للدول، إحدى أولوياته. واللجنة هي مهندس عمل جميع الدول التي تسهم في بناء الجهد المشترك لمكافحة الانتشار بطريقة ملموسة. وأود أيضاً أن أشيد بفريق الخبراء الذي يدعم عمل اللجنة، والذي لا غنى عما يقوم به من دور في مجال التحليل والتوعية. وقد أسهمت اللجنة ورفيقها على مدى ما يفوق 15 عاماً إسهاماً جليلاً في تحسين معايير مكافحة الانتشار في جميع أنحاء العالم.

وما زال نظام عدم الانتشار يواجه صعوبات في عام 2020. ولعل هذا ما يجعل علة وجود اللجنة أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتشعر فرنسا بقلق بالغ من استمرار الاتجاه نحو انتشار القذائف ومكوناتها والتكنولوجيات المرتبطة بها لدى جهات غير تابعة للدول في الشرق الأوسط، ولا سيما لدى الحوثيين، على نحو ما أكدته تقارير فريق الخبراء المعني باليمن المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 2140 (2014). فمن الواضح أن هذا الانتشار يشكل تهديداً للأمن داخل المنطقة وخارجها ويجب أن يتوقف فوراً. وبشكل أعم، فإن النقل غير المشروع لقدرات إنتاج القذائف القادرة على حمل أسلحة الدمار الشامل إلى جهات غير تابعة للدول يشكل ظاهرة ذات عواقب خطيرة ودائمة، يجب إدانتها ومكافحتها.

وللحد من الانتشار، يتعين أن نعزز تعيّننا أكثر من أي وقت مضى. ويتيح لنا الاستعراض الشامل لتنفيذ القرار 1540 (2004) فرصة لنفكر بطريقة مجدية في تحسين عمل اللجنة من أجل أن تسهم في الجهد الجماعي. وأود في هذا الصدد أن أركز على عدد من سبل العمل التي يمكن أن نسلوها:

- لا بد من التفكير في النطاق القرار الذي يشمل، لا سيما لمعرفة ما إذا كانت التكنولوجيات الناشئة تجعل من الضروري توسيع نطاق عمل اللجنة ليشمل التهديدات المستجدة؛
- سيكون من المفيد جداً تحديد المناطق والمواضيع التي ينبغي أن نركز عليها جهودنا لتعزيز التنفيذ الفعال للقرار 1540 (2004)؛

- يتسم التعاون والمساعدة بأهمية قصوى في مواجهة مشكلة الانتشار. وتولي فرنسا أهمية خاصة لهذه المسألة، لا سيما وأنها تتولى تنسيق عمل الفريق العامل المعني بالمساعدة. وتكون المساعدة أعظم فائدة عندما تنفذ في إطار إقليمي، استناداً إلى المشاكل المحددة التي تواجهها الدول. ونقترح أن تقوم اللجنة باقتراح نماذج لعقد حلقات دراسية إقليمية، استناداً إلى عمليات محددة وإلى التبادل القائم بين الدول التي تواجه نفس الإشكاليات؛

• يتعين أيضا أن نفكر في كيفية زيادة الاستفادة من الكفاءات العديدة الموجودة لدى فريق الخبراء من أجل تحسين تحليل أخطار عدم الانتشار لدى الجهات غير التابعة للدول ومواءمة ما يتخذه المجتمع الدولي من تدابير لمواجهتها.

وبطبيعة الحال، يتعين على كل دولة أن تحدد، في نطاقها الوطني، ما ينبغي أن تبذله من جهود ملموسة لتنفيذ القرار 1540 (2004). ويمكننا جميعا أن نحسن تأمين السلع والمواد الحساسة داخل أراضينا، وأن نعزز ضوابط التصدير، لا سيما لمواجهة المخاطر المرتبطة باستغلال التكنولوجيات الناشئة. وأفكر أيضا في منع تمويل الانتشار وقمعه. ولدى فرنسا نظام قانوني وطني عتيد وفريد في هذا الصدد. وبشارك بلدي أيضا مشاركة كبيرة في منع خطر حصول الإرهابيين على مواد نووية ومشعة حساسة.

ولكي يكون عملنا ذا جدوى، يتعين علينا أيضا أن نعزز التعاون في جميع المحافل الأخرى وأن نسعى إلى إقامة أوجه تآزر مع المحافل التي تتناول نفس القضايا خارج نطاق الأمم المتحدة، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومنظمة الجمارك العالمية، أو كذلك مع النظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات، لا سيما لتجنب ازدواجية الجهود. وفي المجال النووي، نؤيد أيضا الإجراءات المتخذة في نطاق المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، التي ستحتضن باريس في عام 2021 حلقة عمل تابعة لها، والشراكة العالمية لمجموعة السبعة لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، التي رأسنا أعمالها في عام 2019. وفي أثناء رئاستنا مجموعة السبعة، قمنا أيضا بتنسيق المساعي الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق عالمية الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية للأمن النووي، التي تسهم في تنفيذ القرار 1540 (2004).

وبعد الحفاظ على نظام عدم الانتشار وتعزيزه من الأولويات العليا للأمن الجماعي. وفي هذا الصدد، ستبقى فرنسا منخرطة انخراطا تاما في استعراض تنفيذ القرار بشكل كامل وفي إعادة التفاوض بشأن ولاية اللجنة، من خلال دعم أنشطة اللجنة والمساهمة فيها بنشاط.